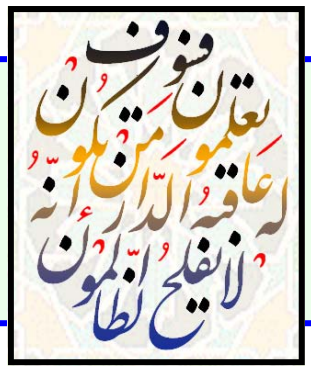

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 304 مايو 2008 - ربيع الثاني جمادى الأول 1429

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين

أوقفوا اللعب في هذا "السيرك" للحفاظ على ما تبقى من وحدة

من المؤسف جدا ان تدفع الامور في بلدنا الى هذا المنحى الخطير، بالسعي المتواصل لتحويل مسار النضال الوطني باتجاه صراع طائفي مقيت، غريب عن ثقافة ارضنا وشعبنا. ومن المؤسف ايضا ان يسمح الجميع لانفسهم بالسير في هذا المنحى بوعي او بدونه، متغافلين عن التبعات المستقبلية الخطيرة لسياسة الاستقطاب الطائفي والمذهبي في بلد طالما استعلى على مثل هذه الدعوات عندما قاده ساسة عقلاء وضعوا مصلحة الشعب والبلد فوق مصالحهم الخاصة. فمن المسؤول عن ذلك المنحدر الخطير؟ بالامكان البحث عن تصريح هنا وآخر هناك، وتوجيه اللوم الى اشخاص يرفعون الراية الطائفية من هذا الطرف او ذاك، ولكن اللوم الحقيقي يوجه للنظام الخليفي الذي ارتآى رموزه الجدد استغلال الوتر الطائفي لعزف السيمفونات الكريهة التي لا تؤدي الا الى الفوضى والأزمات. ويمكن ان نؤرخ للازمة الطائفية المتصاعدة بانها ولدت مع ولادة "المشروع الاصلاحي" الذي يقوم على أساس التغيير الديمغرافي في البلاد، معتقدا ان الأزمة السياسية التاريخية في البحرين ذات بعد طائفي وليس سياسيا. مع ان الأدلة التاريخية تناقض ذلك تماما، وتؤكد ان ابناء البحرين، شيعة وسنة، وقفوا طوال الثمانين عاما الماضية على خط المعارضة ضد الاستبداد الخليفي، وانهم رفضوا مرارا الانجرار وراء المخططات الطائفية. في البداية كان الاستعمار البريطاني هو الذي يتحدث عن ابناء البحرين كشيعة وسنة، ويرفض الاعتراف بوجود شعب واحد قادر على التعايش على اساس المواطنة والحقوق المتساوية للجميع. فكانت سياسة "فرق تسد" هي التي تحكم تصرفاته مع المواطنين. مع ذلك كان رموز المعارضة الوطنية قادرين على استيعاب تلك السياسة ومنعها من تحقيق اغراضها. فعندما سعى البريطانيون والخليفيون لاشعال النار الطائفية في سبتمبر 1953 وقف الابطال الشرفاء، شيعة وسنة، ضدها، وأفشلوا الخطة التي تزعمها آنذاك دعيج آل خليفة. وعي اولئك القادة آنذاك نجح في تفريخ مشروع وطني شامل، تمثل بالهيئة التنفيذية العليا، ليقض مضاجع النظام الخليفي المدعوم بالبريطانيين. وتكررت المحاولات الخليفية في الستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات، ولكن وعي المعارضين أفشل كافة خطط الفرز الطائفي التي افرزتها العقلية الاجرامية لدى الحكم.

اليوم تدخل البلاد مرحلة أخطر من سابقاتها. هذه المرة اصبح التأصيل للمشروع الطائفي سياسة ثابتة في "المشروع الاصلاحي"، الذي اصبح يتعامل مع اهل البحرين، ليس على اساس المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، بل على اساس الانتماء المذهبي، معتقدا ان هذا التشطير سوف يوفر له دعما من واحد من طرفي التكوين المجتمعي البحراني، وهو افتراض بامكان النشطاء افشاله، بالوعي والحكمة. المشكلة التي تواجه اية محاولة لمنع المناوشات الطائفية، تتمثل في قدرة النظام على "مأسسة" الطائفية وتقنينها وتشكيل مؤسسات هادفة لتكريسها

التتمة صفحة (8)

* في الجلسة الأخيرة لمحاكمة 15 معتقلاً من أحداث ديسمبر الماضي التي عقدت صباح الأربعاء الموافق 16 أبريل تم تقديم تقرير اللجنة الطبية التي دعمت دعوى التعذيب الذي أشار اليه المعتقلون أثناء تواجدهم في مركز التعذيب التابع لمكتب التحقيقات الجنائية في العدلية. وقد رفضت النيابة العامة التقرير مدعية بأنه ينافي الواقع، مما حذى بالقاضي أن يطلب حضور الطبيب المسئول عن التقرير في الجلسة اللاحقة المقررة في 11 مايو 2008م، إضافة الى شهود النفي الآخرين. وقد بدأت جلسات هذه المحاكمة في 24 فبراير الماضي، ولوحظ عليها تأجيل جلساتها بواقع شهري، فهم منه المراقبون بأن ذلك كفيل لإخفاء دلائل التعذيب على جسد المعتقلين الذين أعتقلوا في الثلث الاخير من ديسمبر الماضي. وقد عبر المعتقلون عن تعرضهم لصنوف مختلفة من التعذيب الشديد الجسدي والنفسي وحتى الإعتداء الجنسي في مكتب التحقيقات الجنائية بغية إرغامهم على الإعتراف بما لم يقوموا به والقبول بالتهم الموجهة لهم. وكان هؤلاء الأبرياء قد نفوا تلك التهم منذ أول جلسة أمام القاضي مشيرين الى تعرضهم للتعذيب للحصول على الإعترافات

*"العربية نت " : كشف معارضان بحرينيان بارزان عن لقاء سري جمعهما في لندن ممثلين عن حركتين معارضتين غير معترف بهما مع الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين في 22 مارس/اذار الماضي تناول قضية التجنيس ودستور 2002.وقال المعارضان د. سعيد الشهابي الناطق الرسمي باسم حركة أحرار البحرين المعارضة في لندن وحسن مشيمع أمين عام حركة "حق لـ"العربية.نت" إنهما تحدثا إلى الملك عن اتهامات المعارضة للحكومة بتجنيس عشرات الآلاف "لتغيير التركيبة السكانية".وتنفي الحكومة هذه التهمة قائلة إن "ملف التجنيس قانوني وضمن حدود الدستور". لكن ممثلي المعارضة البحرينية أكدا أنهما تبادلا مع الملك الحجج حول القضيتين بطريقة مباشرة وودية بدون وجود وسطاء كما كان يحصل في السابق". وتحدثا عن وجود نية عند "صقور" المعارضة للانخراط في العملية السياسية شريطة الاتفاق على كافة الأمور العالقة، فيما امتنعت مصادر رسمية عليا عن الإدلاء بأي تعليق.

* بحسب تصريحات مسئول من وزارة الداخلية أن قائمة الإعتقالات توقفت فيما يخص حادثتي حرق مزرعة عطية الله وكذلك سيارة الميليشيا الحكومية التي نتج عنها موت أحد أفراد الميليشيا من أصل باكستاني. وبهذا، فإن عدد الذين ألقي القبض عليهم منذ 27 مارس الماضي وحتى 15 أبريل الحالي قد بلغ 29 معتقلاً بينهم معتقل من الهملة، ومعتقل من جزيرة النبيه صالح، وآخر من دمستان، بينما يحسب الباقي على قرية كرزكان، وجاءت الاعتقالات بعد حادث يكتنفه الغموض بخصوص مقتل شرطي مدني باكستاني عند قرية كرزكان قالت الرواية الحكومية أنه قتل حرقا بالمولوتوف ، لكن جد القتيل صرح لجريدة الـ "جي دي إن" أن جثة القتيل عليها آثار ضرب وكسور في الرأس والرقبة ، وهذا ما ينافي ما وزعته الداخلية من حرق سيارة فرق الموت بالمولوتوف .

* إستمرت المظاهرات والإعتصامات في مختلف قرى البحرين، ومارست القوات المرتزقة حصارها الأمني ضد القرى ، وأعتقلت بعض الشباب ، كما أغرقت القرى بالرصاص المطاطي ومسيلات الدموع. وكانت سترة والدمستان وكرزكان والديه والسنابس والدير والسهلة وأبوصيبع تخرج إسبوعيا للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين .

بمناسبة زيارة وزيرة الخارجية الامريكية للبحرين:
اهالي المعتقلين يتجمعون امام السفارة الاميركية ويوجهون رسالة مفتوحة للوزيرة

سلمت مجموعة من النساء من أهالي المعتقلين في البحرين السفارة الأمريكية في المنامة رسالة مفتوحة لوزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس التي تزور البلاد حاليا، وذلك احتجاجا على تصريحات السفير الاميركي آدم إيرلي بشأن دعمه للاجراءات الامنية التي اتخذتها وزارة الداخلية البحرينية تجاه الاحداث الاخيرة.
ورغم محاولات قوات الأمن البحرينية التي تواجدت بكثافة عند مبنى السفارة منع المحتجات من الوصول إلى وجهتهن، إلا أنهن تمكن من تسليمها إلى أحد موظفي الامن التابع للسفارة.
وتتضمن رسالة الاهالي الى وزيرة الخارجة الاميركية تقارير عن منظمات محلية ودولية تثبت الاعتقال التعسفي والحجز المنعزل والمحاكمات غير العادلة لعشرات الناشطين بزعم اشتراكهم في احتجاجات عنيفة. وتشير الرسالة الى التعذيب الذي تعرض له هؤلاء بما في ذلك استخدام الصعقات الكهربائية والاعتداء الجنسي، وقد جاءت نتائج تقرير اللجنة الطبية التي شكلتها المحكمة لتثبت وقوع التعذيب.

كما تتضمن الرسالة تفاصيل عن قضايا للعشرات من ضحايا العنف والاستخدام المفرط للقوة الذي تستخدمه قوات الامن الخاصة المكون من الآلاف من المرتزقة غير البحرينيين من البلوش الباكستانيية والبدو من الاردن وسوريا واليمن، ومن نتائج استخدام تلك القوات وفاة احد الناشطين المشاركين في احدى المسيرات في ديسمبر الماضي والاعتداء على اماكن العبادة ورجال الدين والنساء اثناء ومحاصرة القرى الشيعية الفقيرة، والاستخدام المكثف لقنابل الغاز والرصاص المطاط الذي تسبب في الكثير من الاصابات وحالات الاختناق.

ويسأل اهالي المعتقلين وزيرة الخارجية الاميركية عن تصريحات السفير الاميركي في البحرين آدم إيرلي الاخيرة التي تؤيد كل تلك الانتهاكات، ان كانت تعكس السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية التي تدعي الدفاع عن الحريات وحقوق الانسان. ولماذا يدافع السفير عن قوات الامن والسياسات المتشددة لاجهزة الامن في البحرين ولا يدافع عن المقهورين وضحايات التمييز وانتهاكات حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية؟
وتنتهي رسالة الاهالي الى ان الولايات المتحدة بتبنيها العلني الدفاع عن سياسات الاجهزة الامنية القمعية تكون شريكة في دماء الضحايا، وتساهم في زيادة معانات المظلومين واهاليهم. وتنبه الرسالة الى ان الانسان هو الانسان في جميع البلدان وله نفس الحقوق حتى في الدول التي تحكمها فئات متحالفة معهم وتخدم مصالحهم. وان ما يحفظ الصداقة بين الشعب الاميركي وبقية الشعوب، ويحفظ بالتالي المصالح الاميركية على المدى البعيد هو الدفاع عن الشعوب وليس مساندة الانظمة القمعية.

الأهالي لحظة تسليم الرسالة للسفارة

إقامة الندوات العامة حق مشروع
ولا يستدعي التصريح
المطالبة بتنحية رئيس الوزراء مطلب قائم
تؤكده العريضة الشعبية

قبل يوم واحد من بدء الندوة الجماهيرية العامة بخصوص تنحية رئيس الوزراء المفترض- تناوب ممثلو السلطات المخلتفة (التنفيذية والأمنية) في الأتصال بإدارة مأتم كرباباد (مكان عقد الندوة)، وإخبارهم بأن الندوة "غير مصرح بها" وتهديدهم بعواقب الأمور إن تمت وتحميلهم مسئولية أي تداعيات!. ونتيجة للتهديد من قبل مسئولي وزارة الداخلية، ومنعاً لأي تداعي أمني نتيجة أستعمال السلطات الأمنية القوة على الحضور وعلى أهالي وقاطني منطقة كرباباد- كما عملت سابقاً في حالات متشابهة- فقد اعتذرت إدارة مأتم كرباباد عن استضافة الندوة هذا المساء.

وإذ يتقدم الداعون للندوة والقائمون على العريضة المطالبة بتنحية رئيس الوزراء بالشكر الجزيل لإدارة مأتم كرباباد مقدرين الوضع الذي هم فيه، فإنهم يشيرون للآتي:
(1) أن إقامة الندوات في الأماكن العامة حق كفلته الشرائع والمواثيق الدولية ولا يحق لأحد منعه بأي وسيلة كانت، وخصوصا بأساليب العنف والترهيب التي تستعملها السلطات البحرينية، كما لايستدعي الحصول على إذن مسبق أو حتى إخطار لأي من هذه السلطات، كون الفعالية في مكان مغلق وكونها ممارسة لحق مشروع.
(2) إن تدخل أجهزة السلطات البحرينية لمنع إقامة ندوة عامة يعكس عدم إحترامها ليس فقط للمواثيق الدولية التي صدقت عليها ومنها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بل عدم احترام تعهداتها ووعودها التي قدمتها أمام العالم وأمام أعضاء مجلس حقوق الأنسان والمنظمات الدولية حيث وعدت بأنها سوف تحترم مبادئ وقيم حقوق الإنسان. إن هذه الممارسة التي عهدناها منها تعبر عن أخلاقية متدنية من السلوك الإنساني وتعكس طعناً في مصداقية ما يصدر من مسئولي الدولة أمام العالم وأمام الشعب.
(3) إن المطالبة بتنحية رئيس الوزراء أو أي من مسئولي الدولة الذين ثبت تورطهم في قضايا الفساد وانتهاك حقوق الإنسان هو حق مشروع وممارسة طبيعية من شعب يعتقد بحقه في المشاركة في الشأن العام وإدارة البلاد. تجدر الإشارة الى أن هذا الحق تم التأكيد عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي صدقت عليه البحرين في سبتمبر 2006م.
(4) إن كتابة العرائض الشعبية في قضايا الشأن العام هو أيضا حق مكتسب نتيجة وعي الشعب بحقوقه المشروعة وممارسة متحضرة من شعب البحرين الذي عرفه التاريخ بمطالبته في المشاركة في الثروة وصناعة القرار وبسعي الحثيث لحياة حرة كريمة يحكمها دستور ديمقراطي وعصري يكتبه أبناءه البررة.
5) إن من حق شعب البحرين معرفة مصير العرائض التي دعمها ووقع عليها. ولهذا كان لزاماً تعريفه بالرقم المبدئي التي وصلت له العريضة، وحيثيات تسليمها والخطوات التالية لذلك.
(6) إن إستعمال القوة لمنع انعقاد الندوة لهذا اليوم سوف لن يمنع ولن يحول دون تعريف القواعد الشعبية بوضع العريضة المطالبة بتنحية رئيس الوزراء. ونذكر السلطات، بأن استعمال القوة لمنع الندوة الخاصة بكشف حيثيات تسليم العريضة الأممية لم يمنع من توصيل الفيلم الوثائقي بذلك. لقد شهد العالم

التتمة صفحة 7

تعقلوا يا قوم

الموضوع : كلمة للأستاذ عبد الوهاب حسين .
المناسبة : تأبين شهداء الدير .
المكان : قرية الدير ـ الساحقة المقابلة لجامع الخيف .
العنوان : تعقلوا يا قوم .
التاريخ : 12 / ربيع الثاني / 1429هج .
الموافق : 18 / أبريل ـ نيسان / 2008م .

أعوذ بالله السميع العليم ، من شر نفسي الأمارة بالسوء ، ومن شر الشيطان الرجيم .
بسم الله الرحمن الرحيم .
الحمد لله رب العالمين .
اللهم صل على محمد وآل محمد ، وارحمنا بمحمد وآل محمد ، واهدي قلوبنا بمحمد وآل محمد ، وعرف بيننا وبين محمد وآل محمد ، واجمع بيننا وبين محمد وآل محمد ، ولا تفرق بيننا وبين محمد وآل محمد في الدنيا والآخرة طرفة عين أبدا يا كريم .
اللهم معهم .. معهم لا مع أعدائهم .
السلام عليكم أيها الأحبة : أيها الأخوة والأخوات في الله ورحمة الله تعالى وبركاته .

في البداية : رحم الله من قرأ السورة المباركة الفاتحة وأهدى ثوابها إلى أرواح شهدائنا الأبرار (عليهم الرحمة) .
في هذه المناسبة العظيمة : حيث أقف في محراب مقدس من محاريب الشهادة ، سوف أتحدث عن قضية حرق الجيب في قرية كرزكان ، وحديثي في الحقيقة موجه إلى الشرفاء من العقلاء من أبناء هذا الوطن العزيز { لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ } سواء كانوا في السلطة أو الموالاة أو المعارضة .. أما آثم القلب : الذي أغفل الله (عز وجل) قلبه عن ذكر الله (جل جلاله) وعن الحق والعدل واتبع هواه وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة ، من التكفيريين والمحرضين على الفتنة الطائفية ، ومن يبيع الدين والوطن والعرض والشرف والكرامة بالمال والرياء والجاه والسمعة ، من : أصحاب الأقلام المأجورة ووعاظ السلاطين وسماسرة السياسية والمتملقين والمتزلفين ، والذين ليس لهم رأي ولا بصيرة فهم يميلون مع كل ريح وينعقون من كل ناعق ، فليس لهؤلاء جميعا نصيب في حديث الليلة ، لأنه لا نور لهم من نور الشهادة .
أيها الأحبة الأعزاء : توقعت قبل شهر ونصف تقريبا من وقوع حادث إحراق الجيب في كرزكان ، في ظل قراءة للتوتر الأمني المفاجئ في الكويت ، أن يحدث توتر أمني في البحرين ودول أخرى في المنطقة ، ليس بسبب الأوضاع المحلية فحسب ، وإنما للتطورات الإقليمية والدولية المتوقعة . وقد حدث التوتر الأمني بالفعل ، وذروته حرق الجيب ومقتل شرطي في قرية كرزكان .
وقلت قبل أسبوع تقريبا ولا زلت على هذا الرأي حتى الآن : أن حادث حرق الجيب في كرزكان

ملتبس ويكتنفه الكثير من الغموض لدي . فللسلطة دواعيها المحلية والإقليمية للتصعيد الأمني ، وكثير من الشبهات التي أثيرت حول ملابسات الحادث والتغطية الإعلامية المصاحبة والتالية ، فيها قوة وتحتوي على مصداقية كبيرة ، لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار تعارض رواية السلطة مع رواية جد الشرطي وعمه ، مما يثير الشك حول مصداقية رواية السلطة ، ويدعو إلى التريث والانتظار ، وهذا مما ينال ـ بحسب رأيي ـ من مصداقية الأصوات المتسرعة التي نصبت نفسها محققا وقاضيا وأصدرت ـ بخلاف القانون والشريعة ـ أحكاما جزافية على الأبرياء قبل أن ينتهي التحقيق وتتضح ملابسات الحادث ، وقد ألحق ذلك أضرارا جدية بالمواطنين الأبرياء وسوف تلحق بهم المزيد من الأضرار في المستقبل على أكثر من صعيد . إلا أنني لم أسقط فرضية أن يكون الشباب هم وراء الحادث ، وهذا هو موضوع حديثي في هذه الليلة .

وسواء كانت السلطة مسؤولة بصورة مباشرة عن الحادث أو غير مسؤولة ، فقد صاحب الحادث تصعيدا سياسيا وإعلاميا مركزا من قبل رموز من السلطة والموالاة ضد قوى المعارضة ، وتجييش الرأي العام طائفيا ضد طائفة تمثل مكون أساسي من مكونات هذا الشعب الأبي ورموزها الكبار ، اتهمت فيها بالخيانة والتآمر ضد الوطن ومصالحه الحيوية والعمل لأجندة خارجية وطائفية ، وبقدرة قادر : تحول اللصوص والمرتزقة إلى أصحاب حق وحماة للوطن والمواطنين ، وتحول الشرفاء وأصحاب الحق إلى مجرمين وخونة . ووصل الأمر في الحملة الطائفية إلى درجة التحريض الصريح والمباشر على القتل للرموز الكبار في الطائفة ، مثل : سماحة العلامة الشيخ عيسى أحمد قاسم ، وسماحة العلامة السيد عبد الله الغريفي ، وسماحة العلامة الشيخ حسين النجاتي ، والرمز السياسي الأستاذ حسين المشيمع ، وغيرهم . وأنا لا أريد النزول إلى هذا المستوى السافل من الطرح ، لأن من يقف وراءه والقائمين عليه يعلمون بداهة بطلانه بحكم العقل والتجربه ، ولكنهم يصرون عليه ظلما وعدوانا وشقاقا بين أبناء الشعب الواحد .
وأعود إلى أصل الموضوع : لقد حاول البعض أن يحمل السلطة المسؤولية المباشرة عن الحادث ويبرأ طرف الشباب منه بصورة نهائية . وليس لي ما لديهم من الوضوح والقطع ، ولكن أفترض أن السلطة هي وراء الحادث ، وأن الشباب بريؤون منه براءة الذئب من دم يوسف (عليه السلام) وأسأل : هل يوجد ضمان بأن لا يرتكب الشباب مثل هذا العمل الخطير في المستقبل ؟ والسؤال موجه إلى الشرفاء من العقلاء من أبناء هذا الوطن العزيز ، الذين يريدون له بصدق وإخلاص الأستقرار الأمني والسياسي من أجل راحة أبنائه وحفظ مصالحهم الحيوية والجوهرية .

وأرى : بأن الأستقرار الأمني والسياسي لا يمكن أن يتحقق في ظل الظروف الراهنة في البلاد والمتثملة في الأمور المهمة التالية :
الأمر (1) : استمرار آثار الانقلاب على الدستور العقدي وميثاق العمل الوطني واستمرار بقاء الأبن غير الشرعي لهذا الانقلاب وهو (دستور : 2002) والمؤسسة البرلمانية الصورية المستندة إليه التي ترتهن السلطة فيها إرادة ممثلي الشعب بصورة كاملة ، حيث لا يمتلك ممثلوا الشعب أن يصدروا قانونا لا تريد السلطة صدوره ، أو يمنعوا صدور قانون تصر السلطة على صدوره ، ولا يمتلكوا سحب الثقة من أي وزير لا تريد السلطة سحب الثقة منه . وهذه الحقيقة متوافق عليها لدى الجميع ، حتى المشاركين في البرلمان بحسب الصريح من تصريحاتهم .
الأمر (2) : استمرار التجنيس السياسي المبرمج ، والتمييز الطائفي الشامل ، والحملات الإعلامية والسياسية المركزة والمبرمجة ، وكلها تستهدف الوجود المادي والمعنوي لطائفة معينة من أبناء هذا الشعب الكريم .
الأمر (3) : انخفاض الأجور وارتفاع الأسعار ، وصعوبة الحصول على السكن الملائم ، وصعوبات المعيشة الأخرى .
الأمر (4) : قمع حرية التعبير واستخدام القوة المفرطة ضد المظاهرات والمسيرات السلمية المطالبة بالحقوق الشرعية الطبيعة في الحياة والحريات الأساسية ، واستخدام العقاب الجماعي الذي يشمل الأطفال والشيوخ والنساء ، والتعرض للشرف والعرض وانتهاك الحقوق والحرمات والقتل خارج القانون ، من أجل حماية المصالح الحيوية والاستراتيجية من منظور القائمين على السلطة ، مثل : حماية العرش ، والاستفراد بالسلطة ، والاستحواذ على الثروة ، وافتعال الحوادث وتأجيج الأوضاع الأمنية لتبرير الإجراءات القمعية لمواجهة المطالب السياسية السلمية للمعارضة ، فلا ترى ولا تسمع في ظل هذه الأوضاع السيئة ، إلا شبابا محطما مكبوتا وغاضبا .
والسؤال : في ظل هذه الأوضاع السيئة والغضب العارم ، هل يستبعد العقلاء أن يقوم الشباب بممارسات خطيرة كالذي حدث في كرزكان ؟
العقلاء يعرفون : بأن لجوء الشباب إلى الممارسات الخطيرة في ظل الأوضاع السيئة والغضب العارم أمر في غاية التوقع ، إن لم يكن نتيجة طبيعة . ولهذا نجد إقبال بعض الشباب اليائس على الانتحار . وهذه هي الحقيقة التي

التتمة صفحة 7

الخواجة: ماذا بعد مراجعة سجل البحرين بمجلس حقوق الانسان؟

مداخلة عبدالهادي الخواجة: رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان
منتدى جمعية العمل الوطني الديمقراطي – البحرين – 16 ابريل 2008

آخر التحركات الحقوقية على الصعيد الدولي:

شهد شهر ابريل الجاري حراكا حقوقيا بحرينيا متنوعا على الصعيد الدولي. فاستكمالا لمبادرة قام بها مركز البحرين لحقوق الانسان في العام الماضي بزيارة البرلمان والاتحاد الاوربي، فقد زار بروكسل بداية هذا الشهر وفد غير حكومي خليجي طرح قضايا حقوق الانسان كجزء من مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الاوربي ودول مجلس التعاون التي ستجري نهاية الشهر المقبل. وكان من نتائج تلك اللقاءات اصرار وفد البرلمان الأوربي عندما زار البحرين في العام الماضي على مقابلة مركز البحرين لحقوق الانسان ولجنة العريضة النسائية وذلك في ضيافة السفير الايطالي. كما جمع لقاء جرى امس الثلاثاء في البحرين بين مفوض الاتحاد الأوربي للعلاقات الخارجية مع مندوبين من كل من مركز البحرين لحقوق الانسان والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان والجمعية البحرينية لشباب حقوق الإنسان. وهذا الاجتماع مؤشر على جدية الاتحاد الاوربي على ادراج قضايا حقوق الانسان ضمن المفاوضات. وسيقوم مركز حقوق الانسان ضمن وفد خليجي آخر بالتواجد في بروكسل وعواصم أوربية أخرى أثناء المفاوضات نهاية الشهر القادم .

ومثلما شهدت جنيف نشاطا متعلقا بآلية المراجعة الدورية الشاملة، فقد تم في ذات الوقت المشاركة في المؤتمر الخامس للحركة العالمية للديمقراطية في كييف، حيث شارك 500 مندوب من انحاء العالم بينهم رؤساء دول واحزاب سياسية ومنظمات دولية ووطنية. وقد تناولت احدى ورش المؤتمر موضوع التعاون من اجل تقوية مجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان حيث تم طرح تجربة البحرين بشكل مفصل، كما تم تناول نقاط ضعف المجلس وكيفية التنسيق التحرك على اصلاحه عبر تشكيل تحالفات اقليمية ودولية. وقد قدم مركز البحرين لحقوق الانسان في ورشة اخرى ورقة رئيسة بشأن التجربة البحرينية فيما يتعلق بالاستراتيجيات الفعالة محليا ودوليا في اطلاق سراح السجناء سواء من خلال العمل في المنفى او داخل البحرين. وعلى هامش المؤتمر تم عرض فيلمين الاول حول نشاطات اللجان الشعبية وما تعرضت له من قمع خلال الاعوام 2005/2006، والثاني حول سقوط الشهيد علي جاسم واحداث ديسمبر الماضي وما اعقبتها من اعتقالات وانتهاكات وتحركات شعبية، ودور الميليشيات الامنية في القمع.
مقدمة بشأن مجلس حقوق الانسان وآلية المراجعة الشاملة:

بتأسيس مجلس حقوق الانسان طرأ تحول كبير في النفوذ السياسيي المتعلق باطر حقوق الانسان في منظمة الامم المتحدة. فقد تراجعت الهيمنة الغربية في لجنة حقوق الانسان ولجنتها الفرعية وفقا للنظام السابق، لتبرز هيمنة الأغلبية العددية في المجلس الجديد. من ناحية يعتبر ذلك التحول مكسب سياسي للدول الضعيفة، وهو ايضا مؤشر لنظام اكثر عدالة ومساواة في انظمة الامم المتحدة، وخصوصا ازاء ما كانت تقوم به الدول الغربية المهيمنة من انتقائية وفقا لاجندة سياسية حينما يتعلق الامر بوضع دولة ما تحت المجهر ومن ثم اتخاذ القرارات ضدها. وبما ان اجتماعات المجلس اصبحت تنعقد اربع مرات في العام، ومع استحداث آلية المراجعة الدولية الدورية فالمفترض ان يكون المجلس اكثر فاعلية ومساواة حيث تشمل المراجعة جميع دول العالم.

ولكن من الناحية الأخرى، أصبح النفوذ المتعلق بالأكثرية العددية لصالح الحكومات غير الديمقراطية والتي تنتهك حقوق الانسان وتتضامن دوليا لحماية بعضها البعض، وتتحرك بشكل اكثر تنسيقا. فهناك المجموعة الافريقية وهناك المجموعة العربية وهناك مجموعة منظمة المؤتمر الاسلامي اضافة الى العديد من الدول غير الديمقراطية في اسيا واميركا. واذا كانت الحكومات الغربية تستغل النظام السابق بشكل انتقائي فيما يتعلق بتقييم سجل البلدان والضغط عليها، الا انه يحسب لتلك الدول الغربية استخدام نفوذها وهيمنتها في صياغة واقرار العديد من المواثيق والآليات التي ساهمت بشكل كبير في تطوير القانون الدولي لحقوق الانسان والآليات المتعلقة به.

ان المجلس بوضعه الحالي قد يخفق ليس فقط في المراجعة الفعالة لسجلات الدول، بل قد يشهد تراجعات حتى بشأن المكتسبات المتعلقة بالمعايير والآليات. وقد بدأت بالفعل بعض مؤشرات ذلك في التضييق على دور مؤسسات المجتمع المدني في المنظمة الدولية، وفي الغاء بعض آليات الاجراءات الخاصة او الحد من فاعليتها، ويتوقع ايضا ان يكون هناك تأثير سلبي على كفاءة ونزاهة الخبراء الذين يعملون في اطر الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان. وقد يؤدي ذلك بالنتيجة الى المزيد من الاحباط وانعدام الثقة بدور الامم المتحدة في حماية وتعزيز حقوق الانسان.

وفي السياق المذكور يمكن تقييم مجلس حقوق الانسان ونظام العضوية فيه، وفي ذلك السياق يمكن تقييم الاجتماع الاول للفريق العامل على المراجعة الدورية الذي انعقد هذا الشهر وكانت اول اعماله مراجعة سجل البحرين في مجال حقوق الانسان.

وباعتبار انه قد تم التطرق الى عمل المجلس وآلية المراجعة في ندوات سابقة وفي التقارير الصحفية ، ولوجود اوراق اخرى في هذه الندوة لالقاء الضوء على التفاصيل فان هذه الورقة ستتطرق الى مجموعة من الملاحظات التي اجدها هامة، وكذلك بعض التوصيات المتعلقة بالتحرك الحقوقي القادم ضمن اطار الأمم المتحدة.

أولا: ملاحظات عامة من خلال مجريات مراجعة سجل البحرين:

1. من الواضح ان الحكومة البحرينية تبذل جهودا كبيرة، وباستخدام تقنيات متقدمة، وخبرات متنوعة، وميزانية ضخمة، لكسب عضوية مجلس حقوق الانسان ومواقع اخرى، ولتحسين ادائها فيما يتعلق بآليات الامم المتحدة. وهي في سبيل ذلك تستفيد من تحالفاتها السياسية دوليا واقليميا، وتستفيد من المؤسسات والعناصر البشرية التي استطاعت ان تدمجها في النظام السياسي. وذلك بالطبع ينعكس ايجابيا على سمعة الدولة والحكومة، ولكن ذلك ربما يخدم ايضا الالتفاف على الالتزامات والمسؤوليات في احترام وتعزيز حقوق الانسان، مادام ليس هناك قرارا جديا باصلاحات حقيقة شاملة.
2. ليس جديدا على الحكومة البحرينية خلال الاعوام الاخيرة، تقديم التقارير القوية تقنيا، وباداء متماسك من قبل وفود رسمية متميزة من ناحية العدد والنوع، فقد حدث ذلك ايضا اثناء مناقشات تقرير البحرين امام لجان الامم المتحدة المختصة بالتمييز والتعذيب خلال الاعوام الماضية. الا ان الجديد هذه المرة ولدى مراجعة سجل الحكومة هو ان المناقشات كانت على الهواء مباشرة ليشاهدها الجمهور، ومتوفرة للاعلام، كما جرت المناقشات في غياب دور مباشر للخبراء المستقلين والمنظمات غير الحكومية التي تقوم عادة بايجاد نوع من التوازن عبر الاسئلة والمداخلات.
3. كان الامل الوحيد لايجاد التوازن اثناء المناقشات هو عبر الاسئلة التي يمكن ان تقدمها الوفود الحكومية الغربية ذات العضوية بالمجلس، الا ان هذا الدور عادة لا يفعل بشكل جيد الا عبر اللقاءات المسبقة للمنظمات غير الحكومية مع تلك الوفود فيما يسمى (Lobbying).وللأسف لم يتسنى لتلك المنظمات القيام بذلك ربما لضيق الوقت او لعدم المعرفة الجيدة بالآلية الجديدة. وكان البديل هو الاجتماع الذي سعت لتنظيمه الفيدرالية الدولية

التتمة صفحة 5

مراجعة سجل البحرين

تتمة ص 4

بين تلك المنظمات واعضاء الترويكا ووفود الدول، الا ان الحكومات احبطت ذلك اللقاء بوضع شرط موافقة الحكومة المعنية قبل السماح لاي اجتماع من ذلك القبيل. وكان كافيا لبعثة البحرين الحكومية في جنيف ان تتجاهل الاتصالات لكي لا يتحقق الشرط ولا ينعقد الاجتماع. وقد تم الاستفادة من تلك التجربة بالنسبة للبلدان الاخرى. وقد حاولت المنظمات غير الحكومية البحرينية ان توصل صوتها عبر ورقة ملخصة بالمطالب موجهة للوفود الحكومية، ومؤتمر صحافي عقدته بعد اجتماع المراجعة.

4. في المقابل اعتمدت الحكومة على استنفاذ اكبر قدر ممكن من الوقت عبر مداخلات وفد الحكومة المكون من عدد كبير من الاعضاء، والذي طعمته بعضوات من مجلسي الشورى والنواب ورئيسة المجلس الاعلى للمرأة لاعطاءه المصداقية. اما الوقت الباقي فقد تم استهلاك معظمه من قبل وفود الحكومات المتضامنة سياسيا مع حكومة البحرين. والتي من الطبيعي ان تشيد بالبحرين وتتضامن مع حكومتها لأن دورها في المراجعة سيأتي وتتوقع ان يحدث لها الشيئ نفسه.

5. كان اهم مايميز التقرير الحكومي هو قائمة الالتزامات الذاتية التي تعهدت بها الحكومة، رغم ان بعض تلك الالتزامات قد قدمتها الحكومة في السنوات الماضية اثناء تقديم تقاريرها في اللجان التعاقدية دون ان تفي بمعظمها، ورغم ان الالتزامات لا تغطي جميع المواضيع المهمة، ورغم ان بعض تلك الالتزامات قد تم صياغتها بشكل غير واضح أو بدون زمن محدد.

6. جاءت مناقشات مراجعة سجل الحكومة بشكل لا يعكس محتويات التقارير المقدمة من قبل جهات الامم المتحدة والجهات غير الحكومية الى آلية المراجعة الشاملة. فتقرير الامم المتحدة كان غنيا بنتائج الشكاوى المرفوعة لاليات الامم المتحدة طوال السنين الاربع الماضية، وكذلك توصيات اللجان التعاقدية التي جاءت مبنية على التقارير المقدمة من المنظمات غير الحكومية في مواضيع حقوق الطفل والتمييز العنصري ومناهضة التعذيب.

7. التقرير الذي لخصته الامم المتحدة من تقارير 12 من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية جاء شاملا لعرض موارد الخلل والقلق والانتهاكات وطرح التوصيات وذلك عائد الى التنسيق من قبل المنظمات المحلية والدولية التي قدمت التقارير خلال فترة 6 أشهر.

8. الزمت الآلية الجديدة الجهات غير الحكومية بتقديم تقاريها قبل التقرير الحكومي بعكس ما يجري في اللجان التعاقدية. وذلك اعطى مجال اكبر للحكومة لصياغة تقريرها بعد الاطلاع على التقارير غير الحكومية وليس العكس.

9. لقد شهد مراجعة سجل البحرين تطورا ايجابيا في التنسيق بين منظمات حقوق الانسان البحرينية وخصوصا الجمعية البحرينية لحقوق الانسان ومركز البحرين لحقوق الانسان، وقد ظهر ذلك في التقرير المشترك الذي قدمته المنظمتان بالاشتراك مع الفيدرالية الدولية حيث كان ذلك التقرير هو الأكثر تأثيرا على التقرير النهائي الذي اعدته الامم المتحدة. كذلك كان مستوى التنسيق عاليا في الوفد الذي تواجد في جنيف في ضيافة الفيدرالية الدولية.

10. لقد لعبت بعض الصحف البحرينية وخصوصا الوسط والوقت دورا هاما في نشر التقارير المقدمة للآلية الدولية وفي نشر الوقائع والمجريات وتقييمها، مما يساهم في اشراك الرأي العام في البحرين في الاطلاع على مايجري وفي توسيع دائرة الاهتمام لدى الافراد والهيئات بدور والآليات الدولية وعمل حقوق الانسان.

ثانيا: التوصيات المقترحة (ماذا بعد؟):

1. ان ماتبذله الحكومة البحرينية من جهود للتفاعل مع الآليات الدولية وتحسين سمعتها فيما يتعلق بحقوق الانسان، يجعل المجال مفتوحا بشكل او آخر للتحرك الموازي للكشف عن كل ما لا تريد الحكومة التحدث عنه، كما يجعل الحكومة تقدم الالتزامات الذاتية وتسعى للحد الادنى من الاصلاحات ليكون ادائها مقنعا. ويعتبر البعض ذلك نوعا من الاستدراج للحكومات للتعامل مع الآليات الدولية، وفتح المجال واسعا لعمل الجهات غير الحكومية.

2. مراجعة سجل البحرين ضمن آلية المراجعة الدورية الشاملة ما زالت مفتوحة، حيث سيتسنى مناقشة التوصيات اثناء انعقاد اجتماع مجلس حقوق الانسان في يونيو القادم. وهذه المرة سيكون من حق المنظمات غير الحكومية تقديم المداخلات، حيث امامها فرصة ليس فقط في طرح قضايا البحرين من وجهة نظر غير حكومية، وانما تقييم فاعلية ومصداقية الية المراجعة الدولية من خلال تجربة البحرين. ومن المهم التحضير لذلك من الان والتنسيق الجاد سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

3. الالتزامات والوعود التي قدمتها الحكومة في تقريرها واثناء حملتها الاعلامية تشكل ارضية مهمة لتحرك مؤسسات المجتمع المدني والصحافة، وذلك لاستكمالها وتطويرها وتفعيلها، وتلقي هذه الوعود الكرة في مرمى مجلسي الشورى والنواب خصوصا فيما يتعلق بالانضمام للاتفاقيات وتعديل الدستور واصلاح القوانين ومراقبة التزام الحكومة بتعهداتها.

4. ربما يكون الاهم في وعود والتزامات الحكومة هو الجانب الهيكلي والذي يتمثل خصوصا في وجود هيئة وطنية ، وخطة وطنية لحقوق الانسان. وان المسؤولية كبيرة على الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والصحافة ان يبادروا الى طرح ارائهم وتفعيل دورهم بما يجعل وجود الهيئة الوطنية والخطة الوطنية شيئ حقيقي يساهم في تعزيز وحماية حقوق الانسان، والا سيكون الموضوع برمته متروك لمبادرات وقرارات الحكومة، التي تدعي التشاور في كل قراراتها وبرامجها مع الجهات غير الحكومية ولكنها في الواقع تربط تلك البرامج في التوقيت والتفاصيل باجندتها في امتلاك زمام الامور وتهميش المخالفين لها، ولخدمة هدف ثانوي هو تلميع سمعتها الدولية. وحذار ثم حذار من ان يكون مجلس حقوق الانسان القادم اسفينا جديدا يشق صفوف ناشطي حقوق الانسان.

5. التقارير التي اعدتها الأمم المتحدة سواء من قبل اجهزتها او تلخيصا لتقارير المنظمات غير الحكومية، تعتبر وثائق هامة يمكن اعادة انتاجها واستخدامه دوليا ووطنيا، وقد تم تطبيق ذلك بالفعل في التقرير والمطالب التي رفعها الوفد الاهلي في بروكسل الى كل من الاتحاد والبرلمان الاوربي.

6. آلية المراجعة الشاملة ليست هي آلية الامم المتحدة الوحيدة لتعزيز وحماية حقوق الانسان، فهناك اللجان التعاقدية المرتبطة بتنفيذ اتفاقيات الطفل والتمييز والمرأة والعهدين الدوليين وغير ذلك، كما ان هناك الآليات الخاصة مثل فرق العمل والمقررين الخاصين الذين يتلقون الشكاوى في مختلف مواضيع حقوق الانسان. والبحرين مطلوب منها حسب تقرير الامم المتحدة ووفقا لتعهداتها ان تقدم تقاريرها المستحقة خلال العامين الحاليين فيما يتعلق بالمرأة والطفل والتقرير الاولي للجنة المشرفة على تنفيذ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وهذه فرص وتحديات لمؤسسات المجتمع المدني لحمل الحكومة على تقديم تلك التقارير وتقديم التقارير الموازية. كذلك فان المجال مفتوح دوما لتقديم الشكاوى للآليات الخاصة، ولنتذكر بان جميع تلك الشكاوى والتقارير هي التي تعرض في الاجتماعات الدورية لمجلس حقوق الانسان، وهي التي ستشكل تقرير الامم المتحدة عندما يتم فحص سجل البحرين بعد اربع سنوات.

7. فيما يتعلق بعضوية مجلس حقوق الانسان فان انتخاب البحرين للمرة الثانية سيعطي الحكومة المزيد من النفوذ والرضى الذاتي الذي قد يستخدم في الالتفاف على الاصلاحات، ولكنه يمكن ان يكون مفيدا لتعزيز اوضاع حقوق الانسان اذا استطاعت مؤسسات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة ان تجعل من تلك العضوية عبئ حقيقي يدفع الحكومة للوفاء بالتزاماتها وتطبيق شعاراتها. وبما ان مؤسسات المجتمع المدني قد اختارت دعم ترشيح البحرين لعضوية المجلس ولكن بشروط، فان هذه الشروط يجب ان تكون واضحة ومتفق عليها، ويكون هناك مجال للتراجع اذا لم تدرج الحكومة تلك الامور ضمن تعهداتها، وهذا ما تنصح به المنظمات الدولية. وربما نكون بحاجة في القريب العاجل للتواجد في نيويورك للقيام بحملة في ذلك الشأن اثناء عملية الانتخاب الاعضاء الجدد بمجلس حقوق الانسان.

وختاما: فان تجربتنا في البحرين وتجارب الاخرين تدل على ان العمل على الصعيد الدولي لا يمكن ان يكون فعالا الا من خلال وجود حراك داخلي متواصل للمطالبة بالحريات والحقوق، ولا يمكن ان يكون مثمرا الا بالعمل المهني الحثيث والمتواصل، واعلى مستويات التنسيق بين الجهات ذات الصلة.

جهادنا ضد الظلم متواصل عبر الزمان والمكان

يخطيء من يظن ان الصراع الدائر بين شعب البحرين والعائلة الخليفية الحاكمة محصور بالحدود الجغرافية للوطن، فهو صراع يغوص في اعماق التاريخ، ويمتد للمستقبل عموديا، ويعبر حدود البلاد أفقيا الى بقية مناطق العالم. فالبعد التاريخي دخل مؤخرا على خط الصراع متجليا في عدد من الامور: اولها سعي العائلة الخليفية لمحو التاريخ العلمي والثقافي لشعب البحرين، الذي يسبق الاحتلال الخليفي للبلاد في 1783.

وثانيها: الخطوة الاخيرة التي اتخذها النظام لتحريف حقائق ذلك التاريخ، بالاصرار على ان "البحارنة" مجنسون، شأنهم شأن الخليفيين والمستوطنين الجدد. تكررت هذه المقولة على ألسنة المسؤولين الكبار من ابناء العائلة الخليفية، وكانت محور الكتيب الذي رعته وزارة الاعلام والذي تهجم على المسلمين الشيعة البحرانيين وتاريخهم، بشكل لم يسبق له مثيل. ثالثها: القضاء على ما كافة المظاهر الثقافية والمعمارية التي تعبر عن عمق تاريخ شعب البحرين الذي يمتد عبر القرون الى العصور الغابرة ويتصل بالايام الاولى للاسلام الذي انتمى هذا الشعب اليه طوعا في السنة السابعة للهجرة. ورابعها: السعي المتواصل لتغيير اسماء المناطق تدريجيا لكي يمحى ما تبقى من رموز لذلك التاريخ المجيد، وهو سعي قد يتوقف فترة عندما ترتفع صيحات الاحتجاج، ولكنه لا يلبث ان يتواصل. والواضح ان اعضاء المجالس البلدية، شأنهم شأن اعضاء النصف المنتخب من مجلس الملك، محاصرون في صلاحياتهم وممنوعون من تجاوز "الخطوط الحمراء" التي رسمها الخليفيون لاظهار وجود "ديمقراطية" من جهة، مع الحفاظ على الاستبداد المطلق من جهة اخرى.

اما الامتداد الافقي لقضية الصراع بين الطرفين فيؤكده توسع الدائرة الى خارج حدود البلاد. ومن مظاهر هذا التوسع الافقي من الجانب الخليفي ما يلي: اولا: استغلال ا لزيارات الرسمية للدول الاخرى لتقوية الدعم السياسي للنظام. فزيارة الشيخ حمد الاخيرة الى كل من بريطانيا والولايات المتحدة لا تنفصل في اهدافها عن رغبته في ضمان دعم هاتين الدولتين لمشروعه التخريبي الذي تجاوز في ابعاده ما فعله عمه، رئييس الوزراء، على مدى ثلاثين عاما متواصلة. ثانيا: وجود الخبراء الاجانب في وزارات الدولة، خصوصا في جهازي الامن والدفاع، وان كان ذلك يتم الآن بشكل سري وغير ظاهر. ثالثا: فتح البحرين لتحتضن القواعد الامريكية كخط دفاعي متقدم ضد اي تحرك شعبي حاسم. رابعا: توجه العائلة الخليفية للعديد من المؤسسات والشخصيات الاجنبية لتوظيفها في الصراع ضد شعب البحرين، فلم يعد خافيا على احد اعتماد النظام على الاجانب سواء في قوات الشغب ام الامن، ا م في مجالات العلاقات العامة والاعلام. وقد علم ان النظام يقدم بشكل منتظم مبالغ طائلة لعدد من الاعلاميين العاملين في مؤسسات كبرى منها هيئة الاذاعة البريطانية، ومنظمة العفو الدولية لتخفيف الضغوط على العائلة الخليفية. وعلم من بعض المصادر ان النظام قد لا يطلب من هذه ا لمنظمات كيل المديح لسياساته، ولكن تخفيف الاهتمام بما يجري في البحرين، وتجاهل انشطة المعارضة وفعالياتها. وفي ما عدا الدعم السياسي والامني الذي تقدمه كل من الولايات المتحدة وبريطانيا للنظام الخليفي، فقد فشلت العائلة الخليفية في مشروعها الدعائي والسياسي خارج الحدود، وصدرت التقارير التي تدينها من جهات عديدة مثل الخارجية الامريكية والمنظمات الحقوقية المتعددة. وهي تستعد الآن لمنازلة كبرى في السابع من ابريل في جنيف لتضليل مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة ازاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، وتبذر اموال الشعب لضمان ذلك.

اما البحرانيون المظلومون، فيسعون ايضا لطلب النصرة من الآخرين وهم يواجهون الارهاب الخليفي الذي يصل الى حد الابادة. ويسعى الاحرار من ابناء البحرين المظلومين لنقل قضاياهم الى خارج الحدود، رغبة في تدويل قضيتهم ومناشدة العالم للتدخل لنصرتهم في محاور ثلاثة: المحور الدستوري، والجانب الحقوقي لوقف التعذيب الرهيب المتواصل، ومشروع الاستيطان الذي يتضمن ابادة شعب البحرين الاصلي (شيعة وسنة). وقد نجح هؤلاء في جذب اهتمام المنظمات السياسية والحقوقية الدولية بما يجري في هذا البلد الذي ابتلي أهله بحفنة ظالمة لم تشهد مثلها عبر التاريخ، وهذا الاهتمام تعبر عنه التقارير المتواصلة التي تدين سياسات العائلة الخليفية في مجال حقوق الانسان والتمييز بين المواطنين على اسس عرقية ومذهبية، وفي مجال الحقوق المدنية، خصوصا في ظل غياب ممارسة ديمقراطية حقيقية. أهل البحرين نجحوا، ولله الحمد، في ايصال قضيتهم الى مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة في خطوة موفقة غير مسبوقة. ويستعد المدافعون عن حقوق الانسان لخوض المنازلة المقبلة بعزم وارادة وتصميم، معتمدين على الله، قاصم الجبارين، لهزيمة الفئة الظالمة. وثمة تطور آخر حدث في الاسابيع الاخيرة، وهو نجاح النشطاء البحرانيين في اقناع عدد من اعضاء الكونجرس الامريكي بمخاطبة جورج بوش وكونداليزا رايس مباشرة حول ما يجري في البحرين من اضطهاد منظم، وغياب كامل للممارسة الديمقراطية، والانتهكات المتواصلة لحقوق الانسان، خصوصا ما يتعرض له المعتقلون الحاليون وراء القضبان في غرف التعذيب الخليفية. انها المرة الاولى التي ينجح فيها النشطاء في ايصال صوت الشعب الى زعماء البيت الابيض الذين وقفوا، وما يزالون، مع نظام الاستبداد الخليفي الظالم.

وهكذا تمتد قضية الشعب وصراعه مع العائلة المحتلة الظالمة، عموديا وأفقيا، مدعومة من الله سبحانه، ناصر المستضعفين، وخاذل الظالمين. فالمنازلة بين دعاة الحق المظلومين ورموز الباطل الظالمين، ظاهرة تاريخية ومستمرة، وطالما انتهت بانتصار الدم على السيف، وهزيمة المعتدين والغاصبين والجائرين. نعيش مجددا اجواء النضال المتجدد الذي يتجاوز الحدود، ويسبر اغوار التاريخ. انه امتداد لجهاد الانبياء ضد الطغاة والظالمين، وهذا ما يدفع المزيد من المواطنين للانخراط في صفوف العمل التطوعي السياسي والحقوقي. فها هم يجوبون الشوارع في مسيراتهم واحتجاجاتهم المنظمة التي لا تتوقف. وها هي سواعدهم وقبضات ايديهم ترتفع في الهواء ضد الظلم والاستبداد والقهر والتوطين والابادة. يتحركون وعين الله ترعاهم، وقلوب المؤمنين تخفق بالدعاء لنصرتهم ضد أعداء الشعب من الجلادين والقتلة والسفاحين وسارقي اموال الناس واراضيهم.

بريء يحكم بالسجن 3 سنوات

تم في 20/4/2008 إصدار حكم قاسي بحق المعتقل الستراوي حسن أحمد ناصر من قرية سترة مهزة ونطق القاضي بالحكم بشكل سريع وولى هارباً من قاعة المحكمة وارتفعت صرخات أهالي المعتقل داخل المحكمة وهي تندد بالظلم والظالمين دون خوف وقد تم الحكم على حسن أحمد 3 سنوات

للعلم المعتقل حسن أحمد عليه عدة تهم:

1- رمي زجاجة مولوتوف على سيارة جيب ولكن العملية بائت بالفشل.

وهناك تناقض في هذه التهمة بشكل واضح ولكن لأن القضاء عندنا غير مستقلين لم تلغى هذه التهمة إذ أن قوات الشغب الشهود وهم أثنان شهادتهم متناقضة واحد يقول رمى المولوتوف على الباب وواحد يقول على مقدمة السيارة وأقوالهم متناقضة ومع هذا القاضي لم يأخذ بالمرافعة التي قدمها المحامي في هذا الشأن.

2- التجمهر والتخريب والحرق.

تعقلوا ياقوم

تتمة ص 3

ينبغي أن يقف عندها الشرفاء من العقلاء من أبناء هذا الوطن العزيز ، فهم أمام شباب لا رغبة لهم في الحياة في ظل هذه الأوضاع السيئة ، واصبحوا يتمنون الموت ، ويتلقونه بصدور رحبة بدون خوف أو وجل . فإذا أراد الصادقون المخلصون لهذا الوطن الاستقرار الأمني والسياسي له ، وأن يمنعوا تكرار ما حدث في كرزكان ، فعليهم بدعوة الأطراف للحوار والتوجه نحو المعالجة السياسية والقضاء على الأسباب الحقيقية للتوتر والكبت والاحتقان وشعور المواطنين بالغربة والذل والهوان في وطنهم ، والمتمثلة في الظلم والاضطهاد والفساد والتمييز والاستبداد والجوع وذهاب مقدرات البلاد للمستوطنين والأجانب والمرتزقة وحرمان المواطنين منها ، والسعي لإقناع الشباب بالحياة والحياة الكريمة فيها من خلال تحقيق العدل والمساواة بين المواطنين والشراكة السياسية والأمن الاجتماعي الشامل وإعطاء المواطنين كافة الحقوق الطبيعية والحريات الأساسية ، لأنه لا أمن ولا استقرار في أية دولة في العالم في أي زمان كان : في الماضي والحاضر والمستقبل في ظل الظلم والجور والفساد والتمييز والكبت والاضطهاد والاستبداد والجوع ، فإذا لم يقف الشباب وراء الحادث هذه المرة ، فليس من المستبعد في ظل الظروف الراهنة أن يقوموا بمثله في المستقبل ، ولن تنفع أوهام مسك العصى من النصف ، ولا الخطب التحريضية الرنانة ، ولا إصدار القوانين التعسفية لتقييد الحريات وسلب الحقوق وتشديد العقوبات باسم حفظ الأمن وسلامة المواطنين ، ولا إطلاق يد أجهزة القمع والقتل والتهديد والوعيد ، ولا تكوين اللجان الرسمية والشعبية وإقامة المؤتمرات ، ولا الحملات الإعلامية الضدية المركزة ، ولا غيرها من الوسائل البائسة العقيمة في ثني المظلومين والمضطهدين والغالبية الساحقة من أبناء الشعب عن المطالبة بحقوقهم الطبيعة المشروعة وحرياتهم الأساسية وتدفع بالبعض إلى المجازفة والممارسات الخطيرة ، فتلك الأساليب البائسة تتحول بصورة طبيعية في ظل الأوضاع السيئة والغضب العارم إلى وقود تزيد الأزمة قوة والنار اشتعالا ، وتكون في الحقيقة بمثابة صب الزيت على النار لزيادة اشتعالها بدلا من السيطرة عليها وإخماد لهيبها ، وتعجز الفتاوى الشرعية عن تقييد الشباب وضبطهم في مثل هذه الظروف .

فيا عقلاء القوم تعقلوا ،،

أيها الشرفاء من العقلاء في السلطة والموالاة والمعارضة تعقلوا ،،

لكل من يريد الأمن والاستقرار لهذا الوطن العزيز ومنع تكرار ما حدث في كرزكان والمحافظة على سمعة الوطن وأمنه وصيانة مصالح المواطنين وحقوقهم ، أعلموا أن السبيل الوحيد إلى ذلك هو معالجة الأسباب الحقيقة للأزمة والقضاء عليها ، والسعي لتعزيز الاستحقاقات الوطنية وتحقيق العدل والمساواة والشراكة السياسية الفعلية في صناعة القرار وإعطاء المواطنين كافة حقوقهم الطبيعية في الحياة ومنحهم الحريات الأساسية التي تدعو لها الفطرة السليمة وتقرها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية ، ومن الخطأ الفادح النظر إلى النتيجة وتجاهل أسبابها ومقدماتها التي صنعتها .

وفي نهاية هذا الكلمة : أشير إلى معزوفة قديمة تشمئز منها النفوس ، وقد عرفناها منذ بداية نضالنا الوطني العملاق ، ونسمعها دائما من اسطوانات مشروخة كلما تصاعدت وتيرة نضالنا الوطني في أية حقبة من التاريخ من أجل نيل حقوقنا الطبيعية المشروعة وحرياتنا الأساسية .. وهي الأصابع الأجنبية . وقد انبثقت مخيلة أحدهم قبل يوم أو يومين عن سيناريو ، فحواه : أن الكاتب صاحب المخيلة وجد ارتباطا بين تصاعد الأزمة بين امريكا وإيران وتصاعد حركة المعارضة في الداخل ، ليستنتج وجود شبكة واسعة تدير الأعمال التخريبية لصالح إيران !!

وبهذه المناسبة : أذكر بالحوار الذي دار بيني وبين بعض القيادات الأمنية حول هذا الموضوع أثناء اعتقالي الأول في عام : 1995م ، وقد سبق لي أن نقلت مضمون هذا الحوار في مناسبات سابقة ، وأكرر نقله هذه المرة نظرا لتجدد الحاجة إليه .

كانت القيادات الأمنية تطرح وجود أصابع أجنبية تحرك انتفاضة الكرامة الشعبية في التسعينات .. فقلت لهم : أنا في قلب الانتفاضة وأعلم بعدم وجود أية أيدي أجنبية في الانتفاضة كعلمي بوجودكم . ولكن أفترض وجود هذا التدخل الأجنبي وأسأل لماذا تفاعل الناس إيجابيا معه ؟ وسألتهم هذا السؤال : لو أشعلت ولاعة في المكتب هل توجد مشكلة ؟ فأجابوا : لا توجد مشكلة . ثم سألتهم : لو كان المكتب مشبعا بالغاز وأشعلت الولاعة ، هل توجد مشكلة ؟ فجابوا : نعم . فقلت : المشكلة إذن ليس في إشعال الولاعة ، وإنما في تشبع الغرفة بالغاز . ثم قلت لهم : إذهبوا وابحثوا عن الأسباب الحقيقية لغضب الناس وعالجوها بدلا من أن تشغلوا انفسكم بأوهام لا حقيقة لها إلا في داخل أنفسكم .

وفي النهاية : أنا أعرف بأن البعض ممن يحرفون الكلم عن مواضعه ، سوف ينبري للرد على هذا الخطاب بقسوة ، ويتهم صاحبه على خلاف المقصود من الخطاب ظلما وعدوانا بالتحريض على العنف والإرهاب . إلا أني لا أكترث بمثل هؤلاء الذين أعلم بأنه لا مصداقية لهم ولا تاريخ ، ولو كنت اكترث بمثلهم لما تحدثت أصلا في هذا الموضوع . أما موقفي من استخدام العنف والقوة في المطالبة بالحقوق فهو معروف لمن يتوخى الحقيقة ويروم العدل والإصلاح في هذا البلد ، وحديثي في هذه الليلة العظيمة موجه كما قلت للشرفاء من العقلاء من أبناء هذا الوطن العزيز ، الصادقين المخلصين له الذين يريدون الخير والفلاح لأبنائه ، داعيا إياهم للتبصر والتعقل ووضع الأمور في نصابها ، بالدعوة إلى الحوار الجاد بين السلطة وقوى المعارضة والمعالجة السياسية للأسباب الحقيقة للأزمة والقضاء عليها ، والسعي لتعزيز الاستحقاقات الوطنية وتحقيق العدل والمساواة والشراكة السياسية الفعلية في صناعة القرار وإعطاء المواطنين كافة حقوقهم الطبيعية في الحياة ومنحهم الحريات الأساسية ، وأنا على يقين بأن إرادة الشعوب هي المنتصرة في نهاية المطاف ، وأن سياسة القهر والاستبداد والظلم والجور سوف تنتهي قطعا إلى مزبلة التاريخ .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

تنحية رئيس الوزراء مطلب قائم تؤكده العريضة الشعبية

تتمة ص 2

ومنظماته الدولية بما قامت السلطات عبرة أجهزته الأمنية حين حاصرت قرية السنابس ومأتمها في سبتمبر 2006م لمنع انعقاد الندوة الخاصة بتلك العريضة. ووثقت المنظمات الدولية أعتداء القوات الخاصة على المجتمعين في البلاد القديم لتفريقهم عن منطقة عقد نفس الندوة بعد أن احتلت تلك القوات مكان انعقادها. كل ذلك لم يمنع من توصيل صور تسليم العريضة لممثل الأمين العام للأمم المتحدة لعريضة 82 ألف من شعب البحرين يعلنون عدم شرعية دستور النظام ويطالبون بكتابة دستورهم بيدهم.

(7) إن لدى القائمين على العريضة القدرة على استحداث البدائل المختلفة لتوصيل المعلومات الخاصة بالعريضة الخاصة بتنحية رئيس الوزراء، دون تمكين السلطات من حرف موضوع العريضة وتلبيسه بعداً أمنياً.

وعليه، فقد قرر القائمون على العريضة الآتي:

(1) حفاظاً على أمن وسلامة سكان وقاطني منطقة كرباباد وضواحيها، ونظراً لمحاصرة القرية وتعذر الحصول على مكان آخر في هذا الوقت الضيق، تقرر تأجيل الندوة المزمع عقدها هذه الليلة وسوف يعلن عن موعد آخر قريباً.

(2) إننا نحمل السلطات بكل أجهزتها أي تداعي أمني نتيجة هذا المنع وندعو القواعد الشعبية بضبط النفس وعدم الإنجرار مع أي استفزاز لأفراد الأجهزة الأمنية المتواجدة في المنطقة.

(3) أننا سوف نبدأ في مراسلة المنظمات الدولية والمؤسسات الدبلوماسية بما جاء في العريضة من مطالب وردود فعل الأجهزة الرسمية تجاه ممارسة أبناء الشعب لهذا الحق، بما فيها ما جرى بخصوص هذه الندوة.

وما ضاع حق وراءه مطالب،،،

عن القائمين على العريضة

المطالبة بتنحية رئيس الوزراء

25 أبريل 2008م

أوقفوا اللعب في هذا "السيرك"

التتمة من ص 1

من جهة، واستدراج الاطراف المعنية للمشاركة في تلك التشكيلات من جهة اخرى. وبالتالي استطاع نظام الحكم ورموزه البقاء خارج الحلبة، ومراقبة "صراع الديكة" داخلها، وهو صراع اصبح يتخذ ابعادا خطيرة، ويؤسس لـ "صراع طائفي" لا يعلم احد الا الله بمدى خطره على الجميع. فأي صراع من هذا النوع لا يمكن حسمه الا بعد ان يثخن جميع المشاركين فيه بالجراح. المعارضة الواعية رفضت الاستدراج الى ذلك المستنقع، وسعت لجمع من تبقى من رافضي المشروع التخريبي ضمن اطر تركز على القضايا الحقيقية للشعب، بعيدا عن الحلبة الشريرة التي اصبحت تفرخ السوء والفحش، بدلا من الخير والنقاء والعطاء والبناء. فهذه الحلبة هي التي أنجبت القوانين القمعية الرهيبة كقانون التجمعات وقانون الصحافة وقانون الجمعيات وقانون الارهاب وقانون "المولوتوف"، وهي التي أظهرت المجرمين مثل أحمد عطية الله آل خليفة، بطلا يقبل الآخرون أنفه، ويجري تعظيمه على صفحات الجرائد، وهي التي حولت ابناء البحرين الشرفاء الى أشخاص متشاكسين يتبادلون السباب والشتائم والاتهامات، ويكرسون ما يريده الحكم الخليفي المقيت، بتشطير البلاد وفق مكوناته المذهبية، وبعيدا عن تقوية اللحمة الوطنية والحس المسؤول بالمسؤولية. فشخص مثل أحمد عطية الله آل خليفة، او أخوه، عبد العزيز، تقتضي العدالة ان يكونا وراء القضبان، وان يستدعى ضحاياهما للادلاء بشهاداتهم حول ما اقترفاه من جرائم بحقهم. فالاول ارتكب جرما بحق غالبية شعب البحرين عندما ترأس احد اقسام مشروع الابادة السكانية، والتجنيس السياسي، وعندما سرق اموال الشعب للانفاق على محاولات شق الصف الوطني واثارة الطائفية، والتأثير على الانتخابات، فيما لو كانت هناك ممارسة ديمقراطية. اما الثاني فقد مارس التعذيب على مدى اكثر من ربع قرن، خصوصا عندما كان رئيس لجنة التعذيب التي شكلها ايان هندرسون بعد اندلاع الانتفاضة المباركة في التسعينات. فلا يقبل انوف هؤلاء او يدعمهم الا شركاؤهم في الجريمة والعدوان.

ان ما يجري في "السيرك" علنا هذه الايام، أمر خطير للغاية لا يمكن ان يربح فيه أحد. فلقد تحول بقدرة قادر الى ساحة احتراب طائفي مقيت لا يمكن ان يخدم "الشيعة" او "السنة". والمشاهد التي يعكس الاعلام الرسمي بعض فصولها أصبحت تؤرق الحريصين على امن الوطن ووحدة ابنائه. فحين يخرج جاسم السعيدي ليتحدث باسم "السنة" و يخاطب مناوئيه باسم "الشيعة" فان ذلك اجرام لا يخدم احدا الا المشروع التخريبي للعائلة الخليفية. فليس هناك برلمان في العالم يتحدث اعضاؤه بهذه اللغة ، ويجري فيه التحدي على أشده، فتشعر فئة انها انتصرت، وتشعر الاخرى بالظلامة والاقصاء. الاصلاح يعني التعاطي مع الجميع بسواسية مضمونة بدستور، وممارسة ديمقراطية توفر للجميع حق الممارسة السياسية على ارضية واحدة ومساواة معقولة، كحق وليس منحة او هبة من احد. فلا احد فوق القانون، والجميع خاضعون للرقابة والمحاسبة والمساءلة. هذا غير متوفر في الوضع البحراني، لان العائلة الخليفية لا تؤمن بان لأحد حقا في مساءلة اي من ابنائها، فضلا عن محاسبته او محاكمته. ولقد كان موقفنا منذ البداية مواصلة النضال الحضاري ضد هذا النظام الذي لا يرعوي عن ظلمه واجرامه، وهو نضال شامل، ينطلق على اساس القطيعة الكاملة معه، وعدم الاعتراف بشرعيته، ومواصلة العمل الذي بدأه الأسلاف (شيعة وسنة) منذ العشرينات من القرن الماضي. وقد اثبتت التجربة عدم امكان ايقاف الظلم الخليفي من خلال العمل بآلياته وضمن مشاريعه. فهذه الآليات والمشاريع تم تصميمها لحمايته بشكل محكم، ولا يمكن اختراقها او استغلالها ضده. فعندما يسعى شخص للعمل في اطارها فعليه ان يبدل جلده، فيجاريهم في ظلمهم وكبريائهم ومظاهرهم، وحتى لباسهم ولهجتهم، ولن يستطيع شخص يصر على الالتزام بقيمه ومبادئه ومواقفه ان يخطو خطوة واحدة لاصلاح اوضاعهم. وان ما حدث في جنيف الشهر الماضي دليل واحد على ان من يعمل ضمن اطرهم عليه ان ينزع جلده، ويلبس ما يريدونه، ويغير قناعته وفق ما يشتهون. وشاهد العالم علنا كيف ان رئيس وفدهم الى مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة، قدم شهادة زور فاضحة عندما ادعى للعالم بعدم وجود تمييز ضد القطاع الاكبر من اهل البحرين، او في الوظائف او التعيينات الوزارية وعلى مستوى السفراء والمدراء العامين. ويكفي الاشارة الى ان هناك خمسة وزراء فقط من المواطنين الشيعة من بين 29 وزيرا، و 7 من المواطنين السنة، و 17 من ابناء العائلة الخليفية. فهل هذا هو الاصلاح؟ ان السعي الحثيث لتكريس المشروع الطائفي التخريبي جريمة بحق البحرين والانسانية، يستدعي من الغيارى والاحرار والشرفاء التصدي له بكافة الوسائل المشروعة لانه سيحرق البلاد والعباد. ولتتوقف الألاعيب في هذا "السيرك" المدمر، التي تصيب الوحدة الوطنية في مقتل، قبل ان يحقق آل خليفة حلمهم بالسيطرة على أرض بدون شعب.

وهل ننسى

صمت الزمان وحارت الأجواء ... عجز اللسان وشاخت الشعراء
لم يبلغوا وصفا إليك ورفعة ... شمخت فدون مقامك الجوزاء
ياأنت كل المجد في تاريخنا ... عنك حكى التاريخ والانباء
فإذا الغيوم تفاخرت بصفائها ... وتفاخرت بثيابها العلياء
انت الصفاء الثر في آفاقنا ... شمس بها تتبدد الظلماء
لبتك يا أم النخيل مناحر ... لباك جرح شامخ ودماء
لباك شعب الحب رغم جراحه ... صمدت به الأجداد والآباء
كانوا قرابين الشهادة قدمت ... حبا وقامت عزة وشماء
عجن التراب الحر في أجسادنا ... وطنا وفيه تعجن العظماء
والتضحيات على تراب أوالنا ... صغرت وهانت دونك الأشلاء
هذا هو الشعب الذي ماشابه ... كره ولا حقد ولا بغضاء
مباع يوما أرضه وولاءه ... شهدت له الأصحاب والأعداء
لولاه ماقامت لنا حرية ... أبدا وخابت حية رقطاء
هذا هو الشعب الذي من دمه ... بزغت ورورد كلها حمراء
نوح حسين فاضل ومحمد ... هاني وعيسى كلهم أحياء
شعب ودم هادر في أرضه ... نقشت عليه صرخة ونداء
لبتك يا روح الشهيد نحورنا ... لبيك قد ضجت هنا الأصداء
انا هنا نبكي على اشلائنا ... حزنا وقد ضاقت بنا الأرجاء
هيهات أن ننسى الشهيد مضحيا ... هيهات أن ينسى هنا الشهداء

بقلم : ناصر زين الدين